

**دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب
في منطقة الساحل الأفريقي**

نشوى مختار حسين

africanInm@gmail.com

أصبحت الهجمات الإرهابية أكثر شيوعًا في القارة الأفريقية، بيد أن هناك أجزاء معينة من القارة - شمال وشرق وغرب أفريقيا - هي المواقع الأكثر تعرضًا للهجمات الإرهابية بشكل متكرر عن غيرها، وتركز الدراسة على دور كل من منظمة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي. وتلخص الدراسة إلى أنه في ظل عجز الدول الأفريقية على مواجهة الإرهاب بمفردها، أصبح تدخل المنظمة الدولية حتميا، ومع هذا لا تزال المنظمات الدولية عاجزة عن تقديم حلول جذرية لمشكلة الإرهاب في ظل تفشى الظاهرة وتعمدها، فضلا عن الظروف المتدهورة للدول الأفريقية ذاتها.

الكلمات الدالة:

الإرهاب، منطقة الساحل الأفريقي، الأمم المتحدة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

Abstract

Terrorist attacks have become more and more common on the African continent. However, there are certain parts of the continent - North, East and West Africa - that are more frequent locations of terrorist attacks than others are.

The study focuses on the role of the United Nations Organization and ECOWAS in combating terrorism in the Sahel region

The study concludes that the inability of African countries to confront terrorism on their own has led to the intervention of the international organization, which has become inevitable. However, international organizations are still unable to provide radical solutions to the problem of terrorism in light of the spread and complexity of the phenomenon, as well as the deteriorating conditions of African countries themselves.

مقدمة:

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تسارعت وتيرة الأعمال الإرهابية، واتسع نطاق انتشارها الجغرافي؛ لتصبح بمثابة تهديد غير مسبوق للسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، حتى أضحت الإرهاب أحد أكبر التحديات في عالمنا المعاصر بحيث لا يوجد دولة تستطيع التصدي لهذا التحدي بمفردها.

وتركز الدراسة على تناول دور كل من منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة أممية، لم تعن العديد من الدراسات بتناول دورها بشكل مفصل في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، باعتبارها واحدة من أقدم المنظمات الإقليمية في القارة، تضم في عضويتها تقريبا أغلب الدول الواقعة في منطقة الساحل الأفريقي.

وفي ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤلين رئيسيين، وهما: هل بات تدخل المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب في الدولة الأفريقية أمرا حتميا، في ظل الظروف التي تعاني منها الدولة، أم هو شكل من أشكال بسط الهيمنة عليها، والانتقاص من سيادتها؟ وهو ما يقود إلى التساؤل الثاني، وهو: ما مدى أهمية هذا الدور، وإلى أي مدى يقترح حلولا جذرية لمشكلة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي؟

ويمكن القول أن بداية عام 2012، يعتبر فترة زمنية ملائمة للدراسة، حيث توجيه مجلس الأمن للأمم المتحدة، لوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وذلك بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، هذا بالإضافة إلى تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، علاوة على أن مطلع عام 2012 قد شهد بداية الأزمات في مالي¹.

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، يونيو 2013، ص1، في: <https://undocs.org/ar/S/2013/354>

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يتناول الأول الإرهاب فى منطقة الساحل الأفريقي، وأهم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب فى المنطقة، أما المطلب الثانى فيتناول أهم أبعاد الدور الذى تقوم به كل من الأمم المتحدة، و"إيكواس" فى هذا المقام. ويتعرض المطلب الثالث والأخير لتقييم الأبعاد الرئيسية لأدوار كلتا المنظمتين فى مكافحة الإرهاب. ولكن قبل التعرض لتلك الأبعاد، سوف نتطرق أولا لتعريف "الإرهاب" كما ورد فى مؤشر الإرهاب العالمى، والذى يقدم تعريفا له باعتباره: "التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة والعنف غير القانونيين، من قبل جهة فاعلة غير حكومية، ذلك بغية تحقيق هدف سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو اجتماعي، من خلال التخويف أو الإكراه". وبهذا المعنى فإن الإرهاب لا يقتصر على الأثر الجسدي فحسب، ولكن يمتد للتأثير النفسي الذى تطل آثاره المجتمع لسنوات عديدة بعد ذلك.2.

المطلب الأول: الإرهاب فى منطقة الساحل الأفريقي وجهود دول المنطقة لمكافحته

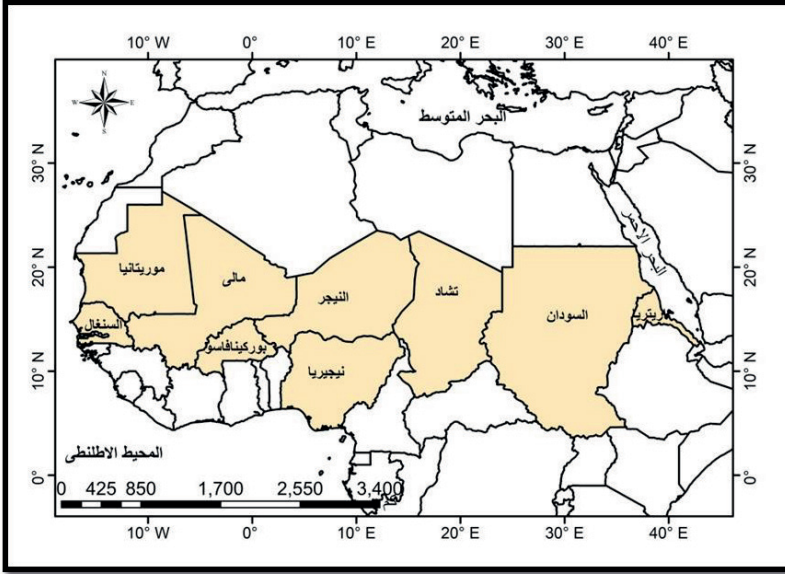
أولا: التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي:

تمتد منطقة الساحل من موريتانيا غربا إلى اريتريا شرقا، وتشمل بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، والسودان، ومالى، والنيجر، ونيجيريا. كما هو موضح فى الشكل (1)، وهى تشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى، والسافانا فى الجنوب، وتشكل الطرق التجارية التاريخية التى تمر عبر بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، وليبيا، ومالى، وموريتانيا، والنيجر، الأماكن الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية، حيث وعورة التضاريس وصعوبة السيطرة عليها.3.

²(Institute for Economics & Peace, **Global Terrorism Index 2020: Measuring the impact of Terrorism**, November 2020 , p6, at: <https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf>

³(الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص2).

شكل (1) منطقة الساحل الأفريقي



المصدر/ بتصرف: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، يونيو 2013، في:

<https://undocs.org/ar/S/2013/354>

لقد عانت دول منطقة الساحل منذ سنوات عديدة من أزمات سياسية وإنسانية متعاقبة، منها ضعف الإدارة، والذي أثر سلباً على مؤسسات الدول بما في ذلك إدارة الحدود، وقاد في الأخير إلى انخفاض كبير في قدرات دول المنطقة على توفير الخدمات الأساسية بشكل فعال، ناهيك عن التغييرات المتكررة غير الدستورية للحكومة، والعمليات الانتخابية غير السلمية، والنزاعات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى إضعاف دول الساحل بصورة متزايدة أمام انعدام الأمن الناجم عن النزاعات المسلحة، والأنشطة الإرهابية، والإتجار غير المشروع وما يتصل به من جريمة منظمة.4 مما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء منطقة الساحل، ففي نهاية سبتمبر 2019، على سبيل المثال، تجاوز

(4) المرجع السابق، ص ص 2-3.

عدد النازحين في بعض دول المنطقة مليون نازح، أي أكثر من ضعف عددهم في عام 2018، مع وجود صعوبة بالغة في إيصال المساعدات الإنسانية، ذلك في ضوء ما تواجهه المنظمات الإنسانية من صعوبات جمة في الوصول إلى المتضررين من أعمال العنف.5 وقد عانت المنطقة من هجمات إرهابية متكررة على المدنيين وقوات الدفاع والأمن، مما أدى إلى تدهور الحالة الأمنية في المنطقة. ففي 23 مارس 2020 على سبيل المثال، قتل ما لا يقل عن 47 من الجنود النيجيريين، وحوالي 98 من الجنود التشاديين في هجمات إرهابية. وفي النيجر تعرض الحيش النيجري لأشد الهجمات فتكا في يناير 2020، وغيرها.6

ثانيا: ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي:

أصبحت الهجمات الإرهابية أكثر شيوعًا في القارة الأفريقية، بيد أن هناك أجزاء معينة من القارة - شمال وشرق وغرب إفريقيا - هي المواقع الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية بشكل متكرر عن غيرها.7 على سبيل المثال، ينشط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، و"جماعة انصار الدين" في شمال مالي، وهو ما ألقى بتبعاته على الدول المجاورة. وفي نيجيريا، تشن جماعة "بوكو حرام" وجماعة الأنصار التابعة لها هجماتها القاتلة فيها. وفي شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى استطاع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تعزيز شبكاته الموجودة وتوسيع نطاق أنشطتها، وهو ما ظهر في تخطيط الهجمات في الجزائر والنيجر عام 2013. ويزداد الأمر سوءا جراء التعاون المتزايد بين الشبكات الإجرامية،

(5) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل- تقرير

الأمين العام، نوفمبر 2019، ص 3، في: <https://undocs.org/ar/S/868/2019>

(6) للمزيد انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل-

تقرير الأمين العام، يونيو 2020، ص 6، في: <https://undocs.org/ar/S/2020/5856>

(7) Adriana Lins de Albuquerque, **Terrorism in Africa: A quantitative Analysis**, FOI, January 2017, p49, at: <https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--4398--SE>

والجماعات الإرهابية، لاسيما في غرب افريقيا ومنطقة الساحل، حيث تشكل الشبكات الإجرامية المنظمة خطرا كبيرا على السلم والاستقرار. 8 ناهيك عن تكلفة الإرهاب للقارة الأفريقية، والتي بلغت 119 مليار دولار بحد أدنى، خلال السنوات العشر بين عامي 2007 و 2016، وفي واقع الأمر يكون هذا الرقم أعلى بكثير بمجرد حساب تقديرات خسائر الناتج المحلي الإجمالي، والنشاط الاقتصادي غير الرسمي المفقود، والإنفاق الأمني الإضافي، وتكاليف النازحين داخلياً. 9.

ثالثاً: الأطر الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي:

بطبيعة الحال، لا يستقيم الحديث عن دور المنظمات الدولية في مكافحة الارهاب في المنطقة، دون الوقوف ابتداء على أهم الجهود الإقليمية في هذا الإطار، والمتمثلة في إنشاء "المجموعة الخماسية لدول الساحل" (G5 Sahel)Group of Five for the Sahel، والتي تأسست في فبراير 2014، في "نواكشوط"، من قبل بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل، من خلال التعاون الفعال في مجالات الأمن، وتطوير البنية التحتية، وإدارة الموارد المائية، وغيرها¹⁰. وفي 6 فبراير 2017، قررت المجموعة الخماسية، إنشاء قوة مشتركة تابعة للمجموعة، وقد أصدر الاتحاد الأفريقي بيانا في 13 أبريل 2017، أيد فيه المفهوم الاستراتيجي للعمليات، وأذن بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة. وقد رحب مجلس

⁸ (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الاعمال التي تضطلع بها الأمم لمتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، يناير 2014، ص ص 2-3، في:

<https://undocs.org/ar/S/2014/9>

)⁹(UNDP, Measuring the Economic Impact of Violent Extremism Leading to Terrorism in Africa, report 2019, p1, at: file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/undp-rh-addis_Measuring_the_Economic_Impact_of_Violent_Extremism_Leading_to_Terrorism_in_Africa.pdf,

)¹⁰(The World Bank, Sahel G5 Meeting Brings Together Governments and Donors to Accelerate Regional Development, July 14, 2014, at: <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/07/14/sahel-g5-meeting-brings-together-governments-and-donors-to-accelerate-regional-development>

الأمن بإنشاء هذه القوة المشتركة في القرار 2359 الصادر في 21 يونيو 2017، حيث رحب بنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية على صعيد أقاليم الدول المشاركة في القوة، بقوام يصل إلى 5000 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بغية استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل. كما أشار إلى أن دول المجموعة الخماسية تتحمل المسؤولية عن تزويد القوة المشتركة التابعة للمجموعة بالموارد الكافية، وقد رحب كذلك بالتزام الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم مالي للقوة المشتركة قدره 50 مليون يورو، مع الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الكافية اللوجيستية، والعملياتية، والمالية، للقوة المشتركة حسب الاقتضاء.¹¹

وتستهدف عمليات القوة المشتركة مناطق حدودية في ثلاث مناطق: المنطقة الغربية، حيث يقع مركز قيادتها في "النعمة" (Néma) بموريتانيا، والمنطقة الوسطى، ويقع مركز قيادتها في "نيامي" بالنيجر، والمنطقة الشرقية، ويقع مركز قيادتها في "انجامينا" بتشاد. ويتم التنسيق بين تلك المراكز من مقر القوة المشتركة في "بامكو". وقد نفذت القوة المشتركة بنجاح العديد من العمليات.¹²

وفي 8 ديسمبر اتخذ مجلس الأمن القرار 2391 (2017)، الذي يحدد فيه طرق دعم الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة، وذلك بإبرام اتفاق تقني بين الدول الأعضاء في

(11) مجلس الأمن، القرار 2359 (2017)، ص 2، 4، في: [https://undocs.org/ar/S/RES/2359\(2017\)](https://undocs.org/ar/S/RES/2359(2017))

(12) (France diplomacy, G5 Sahel Joint Force and the Sahel Alliance, May 2020, at:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/security-disarmament-and-non-proliferation/crises-and-conflicts/g5-sahel-joint-force-and-the-sahel-alliance/>

ومثال على إحدى العمليات، في الفترة من 30 ديسمبر 2017 إلى 15 يناير 2018، قادت القوة المشتركة عملية "بانيالي" (Pagnali) في منطقة الغابات الواقعة بين "توفاغال" و"رومانا" و"سيربا"، وبالقرب من "بوليكيسي" بمالي. وكان الهدف هو تدمير سلاسل إمداد الجماعات الإرهابية المسلحة واحتواء تحركاتها في منطقة الحدود بين مالي وبوركينا فاسو. وشاركت في العملية أربع وحدات قتالية تكتيكية مشتركة بين الجيوش وتسع طائرات من البلدين انظر:

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، مايو 2018، ص 3، في: <https://undocs.org/ar/S/2018/432>

المجموعة الخماسية، والاتحاد الاوروبي، والأمم المتحدة، لتقديم الدعم التشغيلي واللوجيستي إلى القوة المشتركة عن طريق "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي".¹³

وبالنظر إلى بعض الجهود الدولية في هذا المقام، ففي 13 يولية 2017، على سبيل المثال، أعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، والمستشارة الألمانية "انجيلا ميركل"، والاتحاد الاوروبي، إطلاق مبادرة "التحالف من أجل الساحل"، التي تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار على المدى القصير، والتنمية على المدى الطويل في المنطقة. وتشمل المبادرة دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والغرض منها الإسراع في تقديم المساعدة، بما في ذلك تعبئة الموارد للقوة المشتركة. وفي 13 ديسمبر 2017، عقد الرئيس الفرنسي اجتماعا رفيع المستوى مع الدول الأعضاء في المجموعه الخماسية، وشركائها في باريس، لحشد الدعم من أجل القوة.¹⁴ وفي 6 ديسمبر 2018، انعقد مؤتمر دولي للمانحين في "تواكشوط"، لتمويل برنامج الاستثمار ذو الأولوية (Priority Investment

(¹³) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، ديسمبر 2017، ص 6، في: <https://undocs.org/ar/S/2017/1104>، إضافة إلى جماعات مسلحة إسلامية: منها "حركة أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، فضلا عن المنشقين عن القوات المسلحة المالية، بشن سلسلة من الهجمات على القوات الحكومية في شمال مالي، أعقبها حدوث إنقلاب عسكري، أدى إلى انهيار الدولة في الشمال، أعقب ذلك سيطرة الجماعات الإرهابية في نوفمبر 2012 على ثلثي أرض مالي. أنظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، نوفمبر 2012، ص 2، في:

<https://undocs.org/ar/S/2012/894>، وقد أنشئت "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013، لدعم العمليات السياسية في مالي، وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأمن، وغيرها. وبعد الإجماع على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2164 (2014) في 25 يونيو 2014، قرر المجلس كذلك أنه يجب على البعثة التركيز على المسؤوليات مثل، ضمان الأمن، والاستقرار، والحماية للمواطنين، ودعم ومساندة الحوار السياسي الوطني، والمصالحة، والمساعدة على إعادة تأسيس سلطة الدولة، وإعادة بناء قطاع الأمن، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة. وتمول البعثة عن طريق حساب مستقل يعتمد سنويا بواسطة الجمعية العامة. انظر: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مينوسما بيان حقائق: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في:

<https://peacekeeping.un.org/ar/mission/minusma> (14) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، أنشطة مكتب الأمم المتحدة، ديسمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

(Programme)، الذي وضعته المجموعة في 2014. وقد أعلنت فرنسا أنها ستساهم بمبلغ 220 مليون يورو في التنمية الإقليمية.¹⁵

وفي 15 فبراير 2021، انعقدت الدورة العادية السابعة لمؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية في "انجامينا"، وقد رحب قادة المجموعة بموافقة الاتحاد الأفريقي على دعم القدرة العملياتية للقوة المشتركة بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي، وكرروا مناشداتهم للمجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل الدعم المستمر لهذه القوة المشتركة بوضعه تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.¹⁶

وبالرغم مما سبق تواجه دول الساحل، عددًا من التحديات، بما في ذلك التهديد المتزايد للإرهاب والجريمة المنظمة، وتغير المناخ، والنمو الديموجرافي. والتي يمكن اعتبارها الأسباب الرئيسية للهشاشة المؤسسية في المنطقة، والتي تمثل تحديات مشتركة يجب معالجتها من منظور سياسي وعسكري وتنموي.¹⁷

علاوة على ذلك، يشكل انخفاض مستويات التمويل، ونقص القدرات لدى الدول الأعضاء، نقاط ضعف رئيسية في المجموعة. كما تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه المجموعة، تحقيق التعاون السياسي بين الدول الأعضاء الخمس، وتحسين قدرتها على التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى على الأرض، وتطوير قدرتها على كسب ثقة السكان المحليين. ويرى البعض، أن رد فعل الجزائر على إنشاء المجموعة يمثل نقطة ضعف أخرى؛ حيث تم إنشاء المجموعة بدعم نشط من فرنسا، وترحيب من المغرب، غير أن الجزائر رأت فيها محاولة من جانب فرنسا لتميرها إلى منطقة تعتبرها مجال خاص لبسط نفوذها.¹⁸

¹⁵ (France diplomacy, **op,cit.**)

¹⁶ الوكالة الموريتانية للأنباء، قمة انجامينا: قراءة في البيان الختامي، 2021/2/16، في: <https://www.ami.mr/Depeche-66450.html>

¹⁷ (France diplomacy, **op,cit.**)

¹⁸ (Virginie Baudais, and Others, **The Peacekeeping, Peace Building and Security Architecture in the Sahel**, Stockholm International Peace Research Institute, 2021, p27, at:

المطلب الثاني: دور منظمتي الأمم المتحدة و"إيكواس" في مكافحة الإرهاب في منطقة

الساحل الأفريقي

شهد عام 1937، وضع اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه، ومنذ ذلك الحين ظلت مسألة مكافحة الإرهاب مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي. وهكذا، فبداية من سنة ١٩٦٣، تم اعتماد ستة عشر صكا قانونيا عالميا ذا صلة بمنع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها.¹⁹

أولا: دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي:

يرى (Sebastian von Einsiedel)، أن دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: ينصرف أولها إلى دورها في وضع المعايير (Norm Setting)، والذي يتضمن تطوير وتعزيز استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات الدولية، وأخيرا قرارات مجلس الأمن بعيدة المدى التي تفرض التزامات مكافحة الإرهاب على الدول الأعضاء. ويتمثل البعد الثاني في القيام بأنشطة بناء القدرات لمساعدة الدول على الوفاء بهذه الالتزامات، ويختص الثالث والأخير بتلك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، في التسعينيات، ضد الدول

https://08100vvop-1105-y-https-www-jstor-org.mplbci.ekb.eg/stable/pdf/resrep28281.10.pdf?ab_segments=0%252FSYC-5770%252Fcontrol&refreqid=excelsior%3Adabb49dae68483aa9f00ce153285db5e

⁽¹⁹⁾ مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، 2009، ص 1، في:

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Manual_Int_Coop_Criminal_Matters/Manual_on_International_Cooperation_in_Criminal_Matters_related_to_Terrorism_-_Arabic.pdf

الرعاية للإرهاب، ومنذ 11 سبتمبر ضد مئات الأفراد والكيانات التابعة إلى تنظيم "القاعدة".²⁰

وفى هذا الإطار، فقد برزت أدوار رئيسية للأمم المتحدة فى منطقة الساحل، يمكن اختزالها فى بعدين رئيسيين، يتعلق أولهما بوضع الأمم المتحدة لاستراتيجية متكاملة خاصة بمنطقة الساحل، بالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحشد الدعم الدولى للمنطقة. ولكن قبل الخوض فى تلك الأدوار، تجدر الإشارة أولاً إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها أداة عالمية لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. والتي تم اعتمادها فى عام 2006، باتفاق جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، ولأول مرة على نهج استراتيجى وتنفيذى مشترك لمكافحة الإرهاب.

وتتألف تلك الاستراتيجية من أربع ركائز رئيسية، تتمثل فى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ واتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته؛ علاوة على بناء قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة فى هذا الشأن؛ مع اتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان الواجبة للجميع وسيادة القانون بوصفه الأساس الجوهرى لمكافحة الإرهاب.²¹ هذا وقد تم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فى 15 يونيه 2017، وتتمثل وظائفه الرئيسية فى العمل على تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة للدول الأعضاء فى مجال بناء القدرات على مكافحة الإرهاب؛ علاوة على العمل على إبراز ودعم وإيجاد الموارد لجهود الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب؛ وغيرها.²²

²⁰(Sebastian von Einsiedel , **Assessing the UN's Efforts to Counter Terrorism**, United Nations University Centre for Policy Research, occasional paper 8 , October 2016, p1, at: <https://collections.unu.edu/eserv/UNU:6053/AssessingtheUNsEffortstoCounterterrorism.pdf>

²¹ الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فى: <https://www.un.org/counterterrorism/ar/un-global-counter-terrorism-strategy>

²² الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، فى: <https://www.un.org/counterterrorism/ar/about:>

1- استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل:

تم تقديم هذه الاستراتيجية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2056 (2012)، لوضع استراتيجية متكاملة للمنطقة، تشمل الأمن، والحوكمة، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية. علاوة على تعيين مبعوث خاص لمنطقة الساحل، من أجل حشد الجهود الدولية، ووضع الاستراتيجية، والمشاركة في وضع حل للأزمة في مالي.²³

وتتبنى الاستراتيجية ثلاثة مجالات دعم واسعة النطاق، صيغت في صورة غايات استراتيجية، تتمثل الغاية الاستراتيجية الأولى في تعزيز الحوكمة الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة، حيث تركز دعائم الحوكمة الفعالة على شرعية الدولة، المبنية على أساس سيادة القانون والمساءلة وغيرها، وتتمثل الغاية الاستراتيجية الثانية في تمكين آليات الأمن الوطنية والإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود، ومن بين أهدافها تعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتمثل الغاية الثالثة في تكامل الخطط والتدخلات الإنسانية والإنمائية من أجل بناء القدرة على التحمل في الأجل الطويل، ومن بين أهدافها تعزيز القدرات الأسرية والوطنية والإقليمية على إدارة المخاطر.²⁴

هذا وقد تم دمج مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل، مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تحت اسم "مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل"²⁵، ويعتبر

(23) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام...، يونيو 2013، مرجع سبق ذكره، ص 1. ويقوم المبعوث الخاص لمنطقة الساحل والممثلين الخاصين لغرب ووسط أفريقيا، بدور رئيسي في تحسين التنسيق فيما بين المجموعات التالية من الجهات الفاعلة: حكومات المنطقة، والمجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وشعوب المنطقة، وذلك بالتواصل معهم عن طريق آليات الأمم المتحدة للتشاور مع المجتمع المدني القائمة، وأخيراً، شتى كيانات منظومة الأمم المتحدة، انظر: المرجع السابق، ص 10. (24) المرجع السابق، ص ص 20-34. (25) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2016 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، في:

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2016/89&Lang=A

بعثة سياسية خاصة مقرها "داكار"، ويعمل المكتب على مساعدة المؤسسات دون الإقليمية، والدول في تعزيز قدراتها في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والمساعي الحميدة والوساطة السياسية.. إلخ، وكذلك في معالجة التهديدات العابرة للحدود.²⁶

وقد عزز "مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل"، تعاونه مع دول المجموعة الخماسية؛ ففي 25 مارس 2015، أنشأ المكتب خلية اتصال في "نواكشوط" عقب إجراء مشاورات مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية ومع الشركاء الرئيسيين. وأوفد المكتب اخصائيين لمساعدة الأمانة الدائمة على إنشاء خلية تعنى بمنع التطرف، ولوضع خطة عمل لتفعيل إعلان المجموعة الخماسية بشأن مكافحة النزعات الأصولية، والتطرف العنيف في منطقة الساحل، المعتمد في "نيامي" في 14 مايو 2015. ويجدر التنويه في هذا المقام إلى تلك الجهود التي تقوم بها الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر، فقد واصل "مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة"، تقديم المساعدة على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي للتعاون في مجال الأمن، والدفاع بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، بما في ذلك في إطار منبر التعاون الأمني، وقد ركز برنامج منطقة الساحل التابع للمكتب، على جهود مكافحة الفساد والإتجار بالبشر، وعلى مراقبة الأسلحة النارية وإدارة الحدود، وقام البرنامج بتنفيذ أكثر من 190 نشاطا في المنطقة، استفاد منها 6000 شخص في الفترة: يناير 2014- يونيو 2016. وفي ديسمبر 2015، اعتمدت بوركينا فاسو قانونا محددًا لمكافحة الإرهاب، يتناول مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.²⁷

)²⁶ (United Nations, Political and Peace Building Affairs, **United Nations Office for West Africa and the Sahel**, at: <https://dppa.un.org/en/mission/unowas>

(²⁷) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، يونيو 2016، ص ص 19-20، في: <https://undocs.org/ar/S/2016/566>

2- حشد الدعم الدولي:

اتخذت "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، جميع الترتيبات اللازمة لتقديم الدعم التشغيلي واللوجيستي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، وذلك عقب التوقيع على الاتفاق الفني في 23 فبراير 2018، بين دول المجموعة الخماسية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وكذلك على اتفاق لتقدير توافر الأركان لتقديم المنح، أو لتفويض الصلاحيات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، (ينص على دفع 10 ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي للبعثة المتكاملة)، وفي 3 مايو 2018، قام الاتحاد الأوروبي بصرف مبلغ 5 ملايين يورو للبعثة المتكاملة. ووضعت البعثة خطة لدعم القوة المشتركة ووافقت عليها في 29 يونيو 2018. وأنشئت في إطارها خلية مشتركة للاتصال والتنسيق في المسائل اللوجيستية. وفي الفترة من مايو إلى يونيو 2018، تلقت البعثة تسعة طلبات للحصول على الدعم من القوة المشتركة تبلغ قيمتها حوالي 1.3 مليون دولار، بما في ذلك الدعم للنقل، والخدمات الاستشارية الهندسية، وخصص الإعاشة الميدانية والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وقد ردت البعثة المتكاملة بالإيجاب على جميع الطلبات. وفي يولية 2018، أعدت البعثة المتكاملة تصميمات هندسية وفنية عامة ونطاقات لأعمال تشييد وتحصين خمسة معسكرات.²⁸

(28) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، نوفمبر 2018، ص ص 12-13، في: <https://undocs.org/ar/S/1006/2018> للمزيد حول دور الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي، انظر:

Bernardo Venturi, **An EU Integrated Approach in the Sahel: The Role for Governance**, Foundation for European Progressive Studies, February 2019, at: https://08100vvop-1105-y-https-www-jstor-org.mplbci.ekb.eg/stable/pdf/resrep19689.pdf?ab_segments=0%2F5770%2Fcontrol&refreqid=fastly-default%3Ade3068b10bdf80abd42a0f0d58d18b3e

هذا، وقد وضعت للبعثة ترتيبات لتوفير مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية لجميع وحدات القوة المشتركة، على أن تتحمل القوة أو جهات شريكة أخرى مسؤولية كفالة إيصال

تلك المواد إلى مناطق عمليات هذه الوحدات الموجودة خارج مالي.²⁹

ثانيا: دور "إيكواس" في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل:

بداية فقد أدركت "إيكواس"، أن الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة هما مكونان حاسمان لبناء النمو والتنمية المستدامين، وأنه على الرغم من أهمية التكامل الاقتصادي، فإن السلم والأمن الإقليميين، ومنع النزاعات وإدارتها، وبناء السلم، والديمقراطية والحكم الرشيد، هي أدوات رئيسية لتحقيق ذلك، وهو ما فرض بالضرورة تنقيح معاهدة "إيكواس" في عام 1993 لتوسيع نطاق وسلطة "إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن" Directorate of Political Affairs, Peace and Security (PAPS) لمواجهة التحدي الذي يمثله اندلاع الصراعات في المنطقة.³⁰

وتضم الجماعة في عضويتها كل من: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، غينيا، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو.³¹

وعلى غرار ما سبق، يمكن الحديث عن الأبعاد الرئيسية لدور "إيكواس" في ثلاثة محاور رئيسية، يتعلق الأول بوضع الجماعة استراتيجية لمكافحة الإرهاب، أما الثاني فينصرف إلى إنشاء آليه خاصة لمكافحة تمويل الإرهاب، وهي "مجموعة العمل الحكومية

(²⁹) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القوة المشتركة، نوفمبر 2019، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(³⁰) Economic Community of West African States (ECOWAS), **Political Affairs**, at:

<https://www.ecowas.int/ecowas-sectors/political-affairs/>

(³¹) Economic Community of West African States (ECOWAS), **Member States**, at:

<https://www.ecowas.int/member-states/>

الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب إفريقيا (The Inter-Governmental Action) (Group against Money Laundering in West Africa (GIABA)) ، أما المحور الثالث والأخير يختص بتنظيم ورش العمل وأنشطة بناء القدرات.

1- إستراتيجية " إيكواس " لمكافحة الإرهاب:

تقرر اعتماد استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب، في الإعلان السياسي للجماعة الذي تم تبنيه في 28 فبراير 2013، والتي تضع مجموعة شاملة من التدابير التي يتعين أن تتخذها مختلف الوكالات في الدول الأعضاء، وتوفر توجهاً استراتيجياً للسياسات نحو القضاء على التهديد الذي يمثله الإرهاب في المجتمع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم الموافقة على انشاء ما يلي: (أ) وحدة تنسيق مكافحة الإرهاب التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وكذلك مركز تدريب دون إقليمي لمكافحة الإرهاب، وغيرها.³²

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية: تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، وبخاصة في مجالات المخابرات، وتطبيق القانون، والتحقيق، وغيرها؛ وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للكشف، وردع، واعتراض، ومنع الجرائم الإرهابية؛ واحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين في أنشطة مكافحة الإرهاب؛ ومنع ومكافحة التطرف الديني العنيف؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الأمور المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.³³

وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة ركائز رئيسية، وهي: المنع، والمتابعة، والإصلاح. حيث يتعين على أعضاء المجتمع، بذل كل جهد ممكن لمنع حدوث الإرهاب.

) ³² (ECOWAS Political Declaration and Common Position against Terrorism, p6,at:

<https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2019/05/POLITICAL-DECLARATION-ENG..pdf>

(³³) Ibid, p 23.

وفي حالة الفشل في القيام بذلك، يتعين عليهم ملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة، وإصلاح أي ضرر قد يلحق بالضحايا والمجتمع ككل جراء تلك الأعمال.

ففيما يتعلق بالمنع، تتمثل مجالات التدخل في: الرفض التام للإرهاب، وإزالة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتعزيز الإنذار المبكر وتنسيق الاستخبارات العملياتية، إضافة إلى حرمان الإرهابيين من الوسائل والفضاء والقدرة الفنية لتنفيذ العمليات، مع تعزيز الممارسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.³⁴

أما فيما يتعلق بالمتابعة، تتمثل مجالات التدخل في: التوقيع والتصديق أو الانضمام إلى الصكوك القانونية الإقليمية والقارية والدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها بفعالية، وتحسين التعاون في مراقبة الحدود، مع قمع وتجريم تمويل الإرهاب وغسيل الأموال المرتبط به، والعمل على تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، علاوة على القيام بالتدريب وبناء القدرات في مجال منع الإرهاب ومكافحته.³⁵

وفيما يتعلق بإعادة البناء⁽³⁶⁾ (Reconstruct)، تتمثل مجالات التدخل، في حماية حقوق الضحايا، مع دعم المجتمعات والتوفيق بينها، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب. وغيرها.³⁷

⁽³⁴⁾ Ibid, pp25-30.

⁽³⁵⁾ Ibid, pp32-37.

⁽³⁶⁾ (يُجرى التنويه في هذا المقام إلى أن كلمة (Reconstruct) تم ذكرها على هذا النحو في الوثيقة الخاصة بالإعلان السياسي للإيكواس، لذا تم ترجمتها مجازاً بـ (إعادة البناء)).

⁽³⁷⁾ Ibid, pp 38-39.

2- مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا:

تم إنشاء "مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا"، من قبل هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2000. وهي مسؤولة عن تعزيز قدرة الدول الأعضاء نحو منع ومكافحة غسل الأموال في المنطقة.³⁸

وتتمثل مهامها في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ نظام وطني محدد يتوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) Financial Action Task Force، علاوة على تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية في وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية وآليات بناء الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى تنظيم عمليات التقييم الذاتي داخل الدول الأعضاء وكذلك عمليات تقييم النظراء (peer evaluation)، بهدف تعزيز فعالية الأنظمة الوطنية وامتثالها للمعايير الدولية ؛ وغيرها.³⁹

ويعتبر تقييم الدولة هو جانب رئيسي من اختصاص المجموعة، حيث تقوم بتقييم نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب Anti Money laundering and Counter Terrorism Financing (AML/CFT) في الدول الأعضاء من خلال التقييمات المتبادلة. ويذكر تقرير 2015، أن كافة الدول الأعضاء قد وافقت على إخضاع نفسها للتقييم المتبادل، وهو ممارسة تقييم النظراء متعدد الأطراف التي تقيم مستوى امتثال كل دولة عضو للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، ولا سيما توصيات "مجموعة العمل المالي".⁴⁰

⁽³⁸⁾The Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa (GIABA) , at: https://www.giaba.org/about-giaba/index_656.html

⁽³⁹⁾The Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa (GIABA), **Annual Report 2015**, p12, at: https://www.giaba.org/media/f/1036_Final%20-GIABA%20-%20Annual%20Raport%202015-Anglais-CMJN-BAT.pdf

⁽⁴⁰⁾The Inter-Governmental Action Group.., **Annual Report 2015**, op, cit., p 40.

3- تنظيم ورش العمل وأنشطة التدريب وبناء القدرات:

قامت "إيكواس" بتنظيم العديد من ورش العمل في هذا الإطار، منها على سبيل المثال، تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لموظفي إنفاذ القانون في الدول الأعضاء، بشأن الدليل التدريبي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب، في الفترة من 23 أبريل إلى 11 مايو 2012 في "داكار"، السنغال، ومن 26 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2012 في "كوتونو"، بنين، بهدف تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة خطر الإرهاب. هذا وقد تم إطلاق "نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا" West African Police Information System (WAPIS) في "بروكسل" في نوفمبر 2012.⁴¹

وفي سياق استراتيجية مكافحة الإرهاب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتعزيز دور المرأة وقادة المجتمع في مكافحة التطرف العنيف في أفريقيا، نظمت مفوضية "إيكواس"، بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية (ISS)، ورشة عمل تجريبية من 4 إلى 6 أغسطس 2015 في "أبوجا"، لإشراك النساء، والشباب، وغيرهم في حوار حول مكافحة التطرف العنيف. وقد ركزت ورشة العمل على كيفية تعزيز مرونة المجتمع ضد الأيديولوجيات الضارة، والشبكات المتورطة في التطرف، وكيفية إقامة شراكات أكبر بين "إيكواس" ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب.⁴²

هذا وقد نظمت "مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا" ورشة عمل تدريبية، للتقييم المسبق لدولة غانا في الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر 2015. وتمثلت الأهداف الرئيسية للورشة في توعية ممثلي المؤسسات المشاركة في

(⁴¹) ECOWAS Commission, 2012 Annual Report, **Integration and Political Stability in West Africa**, Abuja, May 2013, p76, at:

https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/2012_Annual-report-.pdf

(⁴²) ECOWAS Commission, 2015 Annual Report , **ECOWAS at 40: Achievements, Challenges and Prospects**, Abuja, November 2015, p 90, at:

https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/Annual-Report-2015_English.pdf

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي ستشارك في عملية التقييم المتبادل، بما في ذلك تدابير المراقبة. والتأكد من أن دولة غانا على استعداد كافٍ لـ "زيارة الموقع" المنصوص عليها في سبتمبر 2016. وحضر ورشة العمل 42 مندوباً. وقد طلب المشاركون تدريباً إضافياً قبل زيارة الموقع.⁴³ هذا بالإضافة إلى المساعدة الفنية لغانا لإجراء تقييم وطني للمخاطر.⁴⁴

وفي 14 سبتمبر 2019، عقد مؤتمر قمة استثنائي للإيكواس، كان موضوعه مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا، وحضر مؤتمر القمة رؤساء الدول الأعضاء الخمسة في المجموعة الخماسية. وفي بيان صدر في ختام المؤتمر، تم التأكيد على استعداد الجماعة للقيام بدور تنسيقي في المبادرات المتعددة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك القوة المشتركة، مع البدء في تنفيذ دوريات وعمليات مشتركة ومتزامنة على حدود دول غرب أفريقيا التي هي عرضة للتسلل منها، وتحسين تبادل الاستخبارات والمعلومات داخل الجماعة، وتم تكليف وزراء الدفاع والأمن في دول الجماعة بالنظر في إمكانية نشر القوة الاحتياطية للجماعة، واستخدامها في عمليات مكافحة الإرهاب. وتعهد رؤساء الدول بحشد بليون دولار (2020-2024) لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. مع دعوة مجلس الأمن إلى منح "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" تفويضاً أقوى لمكافحة الإرهاب.⁴⁵

(43) ECOWAS Commission, 2015 Annual Report, op, cit., p144.

(44) ECOWAS Commission, 2014 Annual Report, Abuja, December 2014, p 133, at:

https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/2014-Annual-Report_English_Final-version.pdf

(45) مجلس الأمن، القوة المشتركة.....، نوفمبر 2019، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

المطلب الثالث: تقييم دور المنظمات الدولية فى مكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل

الأفريقي

أولاً: تقييم دور الأمم المتحدة:

يمكن الاتفاق بداية مع (Maxim Worcester)، فى أن مكافحة الإرهاب ليست مهمة يمكن أن تقوم بها وكالة واحدة، فهي تتطلب عمل جماعي ومدخلات من مجموعة واسعة من المنظمات الوطنية والدولية.⁴⁶ وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي فى وضع الإطار الدولى المعيارى والقانونى لمكافحة الإرهاب، ويشمل هذا الإطار الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها، ويذكر الأمين العام للأمم المتحدة فى أحد التقارير، أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تقع على عاتق الدول الأعضاء، وتلعب الأمم المتحدة دوراً هاماً فى تعزيز التنسيق والاتساق على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، لتقديم المساعدة لك الدول، بناء على طلبها، من أجل التنفيذ المتوازن للاستراتيجية.⁴⁷ وعليه يمكن الاتفاق مع (Sebastian von Einsiedel)، أن الأمم المتحدة قد نجحت بالفعل فى تأسيس أطر معيارية وتعاونية واسعة النطاق للعمل الجماعي لمكافحة الإرهاب.⁴⁸ وعلى الرغم من ذلك، يرى (John Karlsrud)، أن عمليات السلم التابعة للأمم المتحدة والمنخرطة فى الحرب العالمية على الإرهاب، ومنها "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالي"، قد يكون لها عواقب غير مقصودة وسلبية على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة فى المجالين الإنساني والسياسي فى الدول البعيدة عن الصراع.⁴⁹

(46) Maxim Worcester, **Combating Terrorism in Africa**, p3,at:
https://www.files.ethz.ch/isn/50103/Combating_Terrorism_Africa.pdf

(47) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، أنشطة منظومة الأمم المتحدة فى مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تقرير الأمين العام، ابريل 2018، ص 2، 7، فى:

<https://undocs.org/ar/A/72/840>

(48) (Sebastian von Einsiedel, **op.cit.**, p 5.

(49) (John Karlsrud, "UN Peace Operations, Terrorism, and Violent Extremism", in: Cedric de Coning, Mateja Peter (eds.), **United Nations Peace Operations in a Changing Global Order**, (Switzerland, Palgrave Macmillan, 2019), p 154.

ثانياً: تقييم دور "إيكواس":

على الرغم من الجهود التي تقوم بها "إيكواس"، يرى (Benjamin Maiangwa)، أنها لم تحقق إلا النذر القليل فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. حيث لا يزال إرهاب جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا مستعزاً، مع تدخل ضئيل أو بدون تدخل من الجماعة. والوضع مشابه في مالي حيث القوات الأجنبية، خاصة من فرنسا، وكذلك قوات الأمم المتحدة هي على رأس عمليات مكافحة الإرهاب وحفظ السلام في الدولة. وعليه فإن المنظمة تواجه بعض التحديات الخطيرة التي تتراوح بين عدم امتثال الدول الأعضاء، ونقص الموارد، وانعدام الإرادة لمتابعة تنفيذ البروتوكولات.⁵⁰ هذا بالإضافة إلى الدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني ضمن البنية الأمنية للجماعة.⁵¹

وفي ذات السياق، يرى (Jan Grebe) أن إنشاء المجموعة الخماسية لدول الساحل، قد جاء استجابة للعجز العسكري والدبلوماسي للإيكواس. حيث لم تكن الأخيرة قادرة على تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، ناهيك عن التوصل إلى رد سياسي وعسكري كافٍ وناجح على الحرب التي تلوح في الأفق في مالي.⁵²

(⁵⁰) Benjamin Maiangwa, **Assessing the Responses of The Economic Community of West African States to the Recurring and Emerging Security Threats in West Africa**, Journal of Asian and African Studies, 2017, Vol. 52(1), p112, at:

<https://08113vvso-1105-y-https-journals-sagepub-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1177/0021909615570951>

(⁵¹) Benjamin Maiangwa, **Jihadism in West Africa: Adopting A three-Dimensional Approach to Counter Terrorism**, Journal of Peace Building & Development, Vol 9, No 3, 2014, p 23, at: <https://08113vvso-1105-y-https-journals-sagepub-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1080/15423166.2014.984559>

(⁵²) Jan Grebe, **Cooperation or Competition? Security in West Africa between ECOWAS and the G5**, Friedrich-Ebert-Stiftung, December 2018, p2, at:

<https://library.fes.de/pdf-files/iez/14998.pdf>

خاتمة:

يمكن القول بأن الجماعات الإرهابية قد ثبتت موطنها في جميع أنحاء منطقة الساحل الأفريقي، مما قوض الاستقرار في مساحات شاسعة منها، وعمل على تأجيج العنف الإثني فيها. في ظل ظروف يسودها الفقر، والتهميش، والإفلات من العقاب، وضعف وجود الدولة، ويفاقمها أثر تغير المناخ، وندرة الموارد الطبيعية. وهو ما يتطلب ضرورة تضافر الجهود الجماعية من المجتمع الدولي بأكمله.⁵³

وهو ما يجيب على التساؤل الأول الذي طرحته الدراسة، وهو أن تدخل المنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب بات أمراً حتمياً، في ظل تلك الظروف التي تعاني منها الدول الأفريقية في المقام الأول، علاوة على أن المفهوم التقليدي للسيادة بات أمراً لا مجال للحديث عنه، حيث أن سيادة الدولة في العلاقات الدولية المعاصرة أضحت تخضع إلى قيود صارمة، من بينها انضمامها إلى أي منظمة دولية، بالإضافة إلى اعتماد تلك المنظمات الدولية أو الإقليمية قرارات ملزمة للدولة.⁵⁴ ومع هذا يرى (Benjamin Maiangwa) أن هناك مخاوف من بعض الأوساط بشأن هيمنة القوى الأجنبية على المنطقة.⁵⁵

والأمر الثاني، أن المنظمات الدولية، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به، فإن هذا الدور يظل عاجزاً عن تقديم حلول جذرية لمشكلة الإرهاب، نظراً للظروف شديدة القسوة التي تسود الدول الأفريقية إلى جانب عدم امتثال تلك الدول في بعض الأحيان للمعايير التي تحددها المنظمات. وفي ذات الوقت فإن مشكلة الإرهاب مشكلة بالغة التعقيد

(⁵³) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القوة المشتركة، نوفمبر 2019، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

(⁵⁴) فلاديمير كارتاشكين، إقامة العدل وسيادة القانون والديموقراطية، حقوق الإنسان وسيادة الدولة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والخمسون، مايو 2006، ص 7.

[file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/E_CN.4_Sub.2_2006_7-AR%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/E_CN.4_Sub.2_2006_7-AR%20(1).pdf)
(⁵⁵) Benjamin Maiangwa, **Jihadism in West Africa.....,op, cit.,**

وسريعة الانتشار، في الوقت الذي تنصب أغلب أدوار المنظمات الدولية في تقديم حلول طويلة الأمد. لذا يجب اعتماد منهج مستدام وشامل يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية وتعاونها على نحو فعال،⁵⁶ علاوة على ضرورة تنسيق الأنشطة عبر المنظمات الدولية بحيث تركز المنظمات على القضايا التي تتمتع فيها بميزة نسبية⁵⁷، للحد من التداخل والتضارب بين المنظمات بعضها البعض.

(⁵⁶) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، 13 مايو 2013،
في: <https://undocs.org/ar/S/PRST/2013/5>
(⁵⁷) UNDP, op, cit., p38.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: التقارير:

- 1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، أنشطة منظومة الأمم المتحدة فى مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تقرير الأمين العام، أبريل 2018، فى: <https://undocs.org/ar/A/72/840>
- 2- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، ديسمبر 2017، فى: <https://undocs.org/ar/S/2017/1104>
- 3- _____، أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، يونيو 2020، فى: <https://undocs.org/ar/S/2020/5856>
- 4- _____، تقرير الأمين العام عن الأعمال التى تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية فى أفريقيا فى مجال مكافحة الإرهاب، يناير 2014، فى: <https://undocs.org/ar/S/2014/9>
- 5- _____، تقرير الأمين العام عن الحالة فى مالى، نوفمبر 2012، فى: <https://undocs.org/ar/S/2012/894>
- 6- _____، تقرير الأمين العام عن الحالة فى منطقة الساحل، يونيو 2013، فى: <https://undocs.org/ar/S/2013/354>
- 7- _____، تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، يونيو 2016، فى: <https://undocs.org/ar/S/2016/566>
- 8- _____، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، مايو 2018، فى: <https://undocs.org/ar/S/2018/432>
- 9- _____، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، نوفمبر 2018، فى: <https://undocs.org/ar/S/1006/2018>
- 10- _____، القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، نوفمبر 2019، فى: <https://undocs.org/ar/S/868/2019>

ثانياً: أخرى:

1-فلاديمير كارتاشكين، إقامة العدل وسيادة القانون والديموقراطية، حقوق الإنسان وسيادة الدولة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والخمسون، مايو 2006، فى:

[file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/E_CN.4_Sub.2_2006_7-AR%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/E_CN.4_Sub.2_2006_7-AR%20(1).pdf)

2- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، 13 مايو 2013، فى:
<https://undocs.org/ar/S/PRST/2013/5>

3- _____، رسالة مؤرخة 28 كانون الثانى/يناير 2016 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، فى:

https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2016/89&Lang=A

4- الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فى:

<https://www.un.org/counterterrorism/ar/un-global-counter-terrorism-strategy>

5- الأمم المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، فى:
<https://www.un.org/counterterrorism/ar/about>

6- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، 2009، فى:

https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Manual_Int_Coop_Criminal_Matters/Manual_on_International_Cooperation_in_Criminal_Matters_related_to_Terrorism_-_Arabic.pdf

7- عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مینوسما بيان حقائق: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالي، فى:

<https://peacekeeping.un.org/ar/mission/minusma>

8- الوكالة الموريتانية للأنباء، قمة انجamina: قراءة في البيان الختامى، 2021/2/16، فى:

<https://www.ami.mr/Depeche-66450.html>

A-Documents:

ECOWAS Political Declaration and Common Position against Terrorism, at:

<https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2019/05/POLITICAL-DECLARATION-ENG..pdf>

B-Books:

Cedric de Coning, Mateja Peter (eds.), **United Nations Peace Operations in a Changing Global Order**, (Switzerland, Palgrave Macmillan,2019).

C-Articles:

1-Benjamin Maiangwa, **Assessing the Responses of The Economic Community of West African States to the Recurring and Emerging Security Threats in West Africa**, Journal of Asian and African Studies, 2017, Vol. 52(1), at:

<https://08113vvso-1105-y-https-journals-sagepub-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1177/0021909615570951>

2-—————, **Jihadism in West Africa: Adopting A three-Dimensional Approach to Counter Terrorism**, Journal of Peace Building &Development, Vol. 9, No. 3,2014, at:<https://08113vvso-1105-y-https-journals-sagepub-com.mplbci.ekb.eg/doi/pdf/10.1080/15423166.2014.984559>

3-Bernardo Venturi, **An EU Integrated Approach in the Sahel: The Role for Governance**, Foundation for European Progressive Studies, February 2019, at:

https://08100vvop-1105-y-https-www-jstor-org.mplbci.ekb.eg/stable/pdf/resrep19689.pdf?ab_segments=0%2FSC-5770%2Fcontrol&refreqid=fastly-default%3Ade3068b10bdf80abd42a0f0d58d18b3e

4-Sebastian von Einsiedel , **Assessing the UN's Efforts to Counter Terrorism**, United Nations University Centre for Policy Research, Occasional Paper 8 , October 2016, at:

<https://collections.unu.edu/eserv/UNU:6053/AssessingtheUNsEffortstoCounterterrorism.pdf>

D- Reports:

- 1- Adriana Lins de Albuquerque, **Terrorism in Africa: A quantitative Analysis**, FOI, January 2017, at: <https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--4398--SE>
- 2- ECOWAS Commission, 2012 Annual Report , **Integration and Political Stability in West Africa**, Abuja, May 2013, at: https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/2012_Annual-report-.pdf
- 3- ECOWAS Commission, **2014 Annual Report**, Abuja, December 2014, at: https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/2014-Annual-Report_English_Final-version.pdf
- 4- ECOWAS Commission, 2015 Annual Report , **ECOWAS at 40: Achievements, Challenges and Prospects**, Abuja, November 2015, at: https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2017/11/Annual-Report-2015_English.pdf
- 5- Institute for Economics & Peace , **Global Terrorism Index 2020: Measuring the impact of Terrorism**, November 2020, at: <https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf>
- 6- The Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa (GIABA), **Annual Report 2015**, at: https://www.giaba.org/media/f/1036_Final%20-GIABA%20-%20Annual%20Raport%202015-Anglais-CMJN-BAT.pdf
- 7- UNDP, **Measuring the Economic Impact of Violent Extremism Leading to Terrorism in Africa**, report 2019, at: file:///C:/Users/mamdoh/Downloads/undp-rh-addis_Measuring_the_Economic_Impact_of_Violent_Extremism_Leading_to_Terrorism_in_Africa.pdf
- 8- Virginie Baudais and others, **The Peacekeeping, Peace Building and Security Architecture in the Sahel**, Stockholm International Peace Research Institute, 2021, at: https://08100vvop-1105-y-https-www-istororg.mplbci.ekb.eg/stable/pdf/resrep28281.10.pdf?ab_segments=0%252FSYC-5770%252Fcontrol&refreqid=excelsior%3Adabb49dae68483aa9f00ce153285db5e

E: Others:

1-Economic Community of West African States (ECOWAS), **Political Affairs**, at:

<https://www.ecowas.int/ecowas-sectors/political-affairs/>

2-Economic Community of West African States (ECOWAS), **Member States**, at:

<https://www.ecowas.int/member-states/>

3-France diplomacy, **G5 Sahel Joint Force and the Sahel Alliance**, May 2020, at:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/security-disarmament-and-non-proliferation/crises-and-conflicts/g5-sahel-joint-force-and-the-sahel-alliance/>

4- Jan Grebe, **Cooperation or Competition? Security in West Africa between ECOWAS and the G5**, Friedrich-Ebert-Stiftung, December 2018, at:

<https://library.fes.de/pdf-files/iez/14998.pdf>

5-Maxim Worcester, **Combating Terrorism in Africa**, at:

https://www.files.ethz.ch/isn/50103/Combating_Terrorism_Africa.pdf

6-The Inter-Governmental Action Group against Money Laundering in West Africa (GIABA), at: https://www.giaba.org/about-giaba/index_656.html

7-The World Bank, **Sahel G5 Meeting Brings Together Governments and Donors to Accelerate Regional Development**, July 14, 2014, at:

<https://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/07/14/sahel-g5-meeting-brings-together-governments-and-donors-to-accelerate-regional-development>

8-United Nations, Political and Peace Building Affairs, **United Nations Office for West Africa and the Sahel**, at:

<https://dppa.un.org/en/mission/unowas>